أهمية النفط العراقي في الإستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢

طه خلف محمد الجبوري

المقدمة

إن الهدف الأساسي من إعداد هذا البحث هو أن أقدم بإيجاز صورة واضحة وحقيقية لمكانة نفط العراق في الحقل السياسي والاقتصادي والإستراتيجي وان اشرح بالتحليل العلمي النزيه أهمية ثروة النفط الطبيعية في بلادنا وتعاظم مركزها في المجالات السياسية الدولية وأحداثها وما يمثل هذا السائل الثمين والخطير الذي ينبثق بغزارة من أراضي وطننا العربي عامة والعراق بشكل خاص من دور هام، ليضاعف اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من أسباب سيادتنا وقوتنا المادية والمعنوية وإستراتيجية.

يعد موضوع النفط واحداً من أهم المواضيع التي شغلت الأوساط السياسية والاقتصادية في العراق منذ اكتشافه ولحد الآن باعتباره واحداً من أهم مصادر الدخل الرئيسة واعتماد جميع الحكومات العراقية المتعاقبة عليه في تنفيذ مشاريعها التنموية، من هنا جاءت هذه الأهمية.

فلقد شهدت الدولة العثمانية تطورات كبيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى تدفق كبير لرؤوس الأموال الأوربية للحصول على امتيازات لاستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر فيها العديد من أجزاء تلك الدولة، وعلى وجه الخصوص ولايات العراق اذ كان نفطه موضع اهتمام الدول الأوربية [١].

وفي سبيل الاستحواذ على نفط العراق دخلت المصالح الاستعمارية الأوربية (الألمانية، البريطانية، الهولندية) في ائتلاف فيما بينها، فشكلت عام ١٩١٢ شركة البترول التركية، وتقدمت بطلب امتياز للجهات العثمانية التي وعدتها بالموافقة على التأجير مع احتفاظ الحكومة بحقها في تقرير نسبة مساهمتها في الشركة والشروط العامة للعقد [٢].

بموجب ذلك الوعد أصبحت حصص الدول المشتركة في شركة البترول التركية كما يلي[٣]:

شركة النفط الانكليزية الفارسية	٥٠ بالمائة من الأسهم
البنك الألماني	٢٥ بالمائة من الأسهم
شركة شل الهولندية الملكية	٢٥ بالمائة من الأسهم
المجموع	١٠٠ بالمائة

ولم يكن في شركة النفط التركية مجال لأصحاب الرساميل الأمريكية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهوداً كبيرة ومارست تدخلاً في برلين والإستانة ولندن وباريس ساعية بكل ما أوتيت من قوة للعمل حسب سياسة الباب المفتوح[٤] بقصد بلوغ مناطق الثروة ومشاركة البريطانيين نفوذهم المتزايد، وكان تأسيس الشركة العثمانية الأمريكية للتنمية بمثابة واحدة من المحاولات لبلوغ (ممتلكات الدولة العثمانية) ولم يسكت الأمريكان طيلة الفترة، فكانت التوصيات مستمرة للسير الأمريكي في الدولة العثمانيةأن يسعى (دونما ملل) لكسب نفوذها وتفكيك ذلك (الحزام البريطاني الألماني)، لكن بريطانيا التي كانت تزاول نشاطات عسكرية واضحة وقفت بوجه المساعي الأمريكية للحصول على نفوذ ضمن رقعة التحركات العسكرية الاقتصادية البريطانية [٥].

أن بريطانيا سعت جاهدةً لتوسيع نطاق نفوذها عبر تحركات واسعة للهيمنة كليا على شركة النفط التركية [٦]، وعلى هذا الأساس تقدمت في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩١٢ بطلبها للإشراف على الشركة مباشرةً وفي تموز من العام نفسه أرادت أن تضمن السيطرة على نفط العراق وكان أن أحيط السفير العثماني في لندن بأن ((الحكومة البريطانية تولي أهمية بالغة موضوع الحصول على امتياز للبترول في بلاد ما بين النهرين وأنها واثقة من أن الدولة العثمانية سوف لن تبخل ببذل الجهود اللازمة للوصول إلى اتفاق نهائي في هذا الغرض)) [٧].

ويمكن أن تتضح في تلك الرغبة البريطانية على أساس أنها ليست (مجرد رغبة تجارية) بل هي في قلب الإستراتيجية البريطانية إذا ما لوحظ أن اللجنة الملكية البريطانية قدمت في آذار ١٩١٣ تقريرها الذي يقضي بأن يستخدم الأسطول البريطاني النفط بدل الفحم كوقود وبالطبع لم يكن ذلك التقرير وليد العام نفسه، بل انه يرجع في الواقع إلى بداية التوسع الإمبراطوري البريطاني حين أخذت تتحرك بحرية في القرن التاسع عشر تجوب البحار والمحيطات بحثاً عن موارد الثروة والأسواق [٨]. وقبل ذلك التاريخ في العام ١٨٨٢ أكد (فيشر) قائد البحرية البريطانية بالقول :-

(إن استخدام البترول مكان الفحم كوقود للسفن الحربية سيزيد في طاقتها كثيراً، ويجعل في الإمكان تزويدها به وهي في عرض البحر....).

وهكذا كان ونستون تشرشل وزير البحرية البريطاني آنذاك يقول عام ١٩١٣ وأمام مجلس العموم البريطاني :

(إن خطتنا النهائية هي أن وزارة البحرية يجب أن تمتلك وتنتج بصورة مباشرة ما تحتاج إليه من نفط الوقود، ويجب علينا أن نكون المالكين أو على أي حال المسيطرين على الجزء الذي نحتاج إليه على الأقل من مرافق النفط الطبيعية من مصدرها)[٩].

وذلك التصريح الذي أدلى به احد أعمدة مخططي إستراتيجية التوسع الاستعماري البريطانية يكشف النقاب عن اشتداد مساعيها الرامية للسيطرة على منابع الثروة النفطية.

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت بريطانيا بتنفيذ مخططاتها من مصادرة حصة ألمانيا من شركة النفط التركية [١٠]، وبعد احتلال بريطانيا للعراق أثناء الحرب المذكورة وبموجب مقررات مؤتمر سان ريمو تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني كما تقرر مصير نفطه بموجب اتفاق المؤتمر نفسه [١١].

وتوالت ثورات العراق وثباته منذ عام ١٩٢٠ ضد الاستعمار البريطاني الذي لم يكن يتوانى عن استخدام أعنف وسائل التنكيل والإرهاب للوقوف في وجه شعب العراق المدافع عن حقوقه [١٢]. وفي العاشرمن تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ توصلت بريطانيا مع الحكومة العراقية الموالية لها إلى التوقيع على المعاهدة المقررة التي حددت بموجبها الصلات بين الطرفين وعينت بريطانيا فيها مركزها القوي ونفوذها السافر في العراق[١٣].

وبعد عقد اتفاقية ١٩٢٢، دخلت الشركات الأمريكية في تفاوض مع شركة النفط التركية انتهت هذه المفاوضات بعقد اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٧[١٤]، والتي نصت على أن (لا يجوز لأي شركة من الشركات المساهمة في الشركة التركية أن تحصل على امتياز بمفردها ضمن منطقة حدود الخط الأحمر على الخريطة، وتشمل هذه المنطقة كل الأقاليم التي تعتبر داخله ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية باستثناء مصر والكويت)[١٥].

وأصرت بعدها الشركات الأمريكية على تحديد حصتها في الشركة التركية التي تغير اسمها في عام ١٩٢٩ إلى (شركة نفط العراق)[١٦].

ثم نجح الاستعمار وأذنابه في عقد معاهدة ١٩٣٠ التي سلبت ثروة العراق النفطية لكنه لم يكن نجاحاً سهلاً لانه لم يصل إلى أهدافه وغاياته إلا بعد أن تكبد خسائر فادحة على أيدي الوطنيين الذين قاوموا المعاهدة البريطانية ورفضوها رفضاً قاطعاً [١٧].

عقدت معاهد ة ١٩٣٠ مع كل ما حملت هذه المعاهدة من أغلال وقيود فقد هلل محترفو السياسة لها وأعلنوا أن العراق بلغ بها غاية ما يصبو إليه من الأماني[١٨].

وفي الثالث من تشرين اول عا م ١٩٣٢ دخل العراق كعضو في عصبة الأمم المتحدة ثم شهدت سنة ١٩٣٦ انقلابا قام به الجيش العراقي لم يؤت ثماره ، ثم تلاه سنوات تأجج فيها الشعور القومي واضطرم بشكل لم يسبق له من قبل، حتى إذا جاء عام ١٩٤١ انتفض الجيش العراقي الباسل ووراءه الشعب الثائر ليلقِي عن كاهله الأغلال الاستعمارية ويتخلص من الفئة الحاكمة[١٩].

أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية :

كانت المنطقة العربية مسرحاً عسكرياً هاماً في الحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب إستراتيجية عدة أهمها احتياطي النفط الهائل في العراق والجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي [٢٠].

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى ازدياد أهمية النفط بصورة عامة بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها[٢١]:

١ -تزايد حاجة أوربا إلى النفط لتدشين مشاريع الأنهار وإعادة الصناعات المختلفة التي دمرتها الحرب.

٢ -انخفاض القابلية التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية وبروز تكهنات حول انخفاض نسبة الإضافة إلى الاحتياطي، ورغبة الحكومة الأمريكية في الاحتفاظ بنفطها الداخلي للمستقبل.

٣ -الربح الاقتصادي الناجم عن استعمال النفط الخام ذي السعر الواطئ.

ولهذه الأسباب فقد أصبحت المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط ومن بينها العراق، من الأهداف الإستراتيجية والسياسية وأصبح النفط الموجود في هذه المنطقة من أهم العناصر التي اعتمدت عليها الدول المتحاربه لتحقق به أسباب القوة والانتصار [٢٢]. ومما لا شك فيه أن بريطانيا كانت قد فرضت عام ١٩٤١ الحرب على العراق فرضاً مدبراً لأنها كانت قد اعتزمت توجيه سياسة العراق وفق مصالحها ومأربها الاستعمارية، ولهذا السبب تعمدت خرق وتجاوز نصوص المعاهدة العراقية البريطانية [٢٣]. وكان موقف بريطانيا في أواخرعام ١٩٤١ محاطاً بالخوف المحدق في العراق وفي الشرق الأوسط عامة، وعند عدم تكلل ثورة ١٩٤١ بالنجاح التام فقد أعادت بريطانيا من جديد سيطرتها ونفوذها في حماية مصالحها السياسية والنفطية في العراق والكويت والبحرين وجنوبي إيران، وعليه يمكن القول أن سيطرتها على العراق بعد ثورة عام ١٩٤١ مكنتها من السيطرة كلياً على موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط وبذلك فقد ادت تلك الدولة دوراً كبيراً في إحراز النصر الذي حققه الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وهذا يعود الى اهمية نفط منطقة الشرق الأوسط ومن خلاله استطاعت القوات البحرية والجوية والبرية البريطانية أن تنتصر وبالتالي الاحتفاظ لنفسها بمواقع إستراتيجية مهمة في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وشمالي أفريقيا [٢٤]. لولا غزارة ونوعية نفط الشرق الأوسط عامة والعراق بصورة خاصة وتأمين استفادة بريطانيا من النفط لكان من المحتم - إذا ما توقف عنهم سيله – أن تصاب إستراتيجيتها الحربية، بضربة قاضية كانت قد تؤدي نتائجها إلى إحراز ألمانيا انتصارات وقتية مهمة على بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية[٢٥].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت أنظار المنتصرين في الحرب تتجه إلى حقول النفط الواعدة وشرعت الشركات النفطية في البحث عن النفط في منطقة الخليج العربي [٢٦].

وصرح المارشال الألماني (رومل) معلقاً حول أهمية النفط حيث قال : (لا قوام لأي جيش عصري، في مواجهة موقف الحرب ومواصلة القتال دون أن يكون مجهزاً بالسلاح والنفط والمدافع والدبابات والطائرات المقاتلة التي تستند جميعها على الحركة، والحركة تستند دوماً على النفط... فالنفط إذن هو العمود الفقري والعصب الحساس في الحركة الحربية)[٢٧].

وأبدى (إيزنهاور) قائد قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ملاحظاته بشأن قوة النفط فقال : (زودوني بالنفط الكافي للقتال قبل أن تزودوني بما يكفيني من المدرعات والطائرات وأنا أؤكد لكم واضمن لكم النصر المبين على العدو)[٢٨].

وهنالك تقرير لتوماس فريدمان براون بعنوان (نفط العراق) نشرته جريدة (هيرالد تربيون) جاء فيه : (إن النفط هو سبب الحرب وإذا حاول شخص إقناعنا بغير ذلك فهو لا يحترم عقولنا، وان أخر نقطة نفط ستكون في العراق)[٢٩].

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية أصبح النفط ومشتقاته أكثر من أي زمن في السابق عنصراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في جميع معدات الحرب وجميع الصناعات الأهلية المهمة كما كان النفط أيضا عاملاً خطيراً جداً من عوامل النصر في الحربين العالميتين الأولى والثانية[٣٠].

وان الدور الذي يوديه النفط في حياتنا المادية اليوم، ازدادت أهميته عن الماضي بمراحل كثيرة نتيجة لتبلور كياننا الاقتصادي والتوجه نحو نواحي التصنيع على مقياس واسع.

لذلك فقد أصبح النفط مصدرا هاما من مصادر الطاقة ومن العناصر الرئيسة للحياة الاقتصادية في أي بلد ينشد التقدم ويهدف إلى رفع مستوى معيشة أبناء شعبه. ولا ريب في أن النفط له دور كبير في الصناعة العصرية الحديثة وهو مصدر حيوي لا يمكن الاستغناء عنه للسنين الطويلة المقبلة، لذلك فقد اهتمت الدول الكبرى بعد فترة الحرب العالمية الثانية وبدأت تبذل أقصى جهودها لتأمين هذه المادة في مناطق النفط المهمة أينما كانت وتركز جهودها للمفاوضة مع الحكومات المعنية في البلاد الغنية بالنفط بغية الحصول على امتيازات من تلك الحكومات.

التنافس الدولي على نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية:

في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ظهرت كتابات متخصصة تؤكد أهمية النفط في الشرق الأوسط، ومستقبله بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية، وفي أواسط عام ١٩٤٤ نشر هربرت فيس مقالة في مجلة

(القضايا الأجنبية) أكدْ فيها ضرورة التعاون الأمريكي – البريطاني للاحتفاظ بمراكز تموين النفط العالمي من الشرق الأوسط ورغبة واشنطن في تطوير منابع الشرق الأوسط النفطية من اجل تفادي أي نقص من مصادر الطاقة[٣١]. وفي نفس الصدد يذكر الكاتب والمؤرخ الأمريكي دوغلاس ج – ستيفنون: ((إن الدول التي لا تمتلك اقتصاداً قوياً لن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها))[٣٢].

بعد نهاية الحرب أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، بلا ريب، القوة صاحبة النفوذ في المنطقة[٣٣]، وكان الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تحملت العبء الأكبر من إمدادات جبهات القتال بالوقود أثناء الحرب، وان ذلك سيعرّض احتياطها الداخلي للاستنزاف في السنوات العشر القادمة، في الوقت الذي حافظت فيه بريطانيا على حقوقها النفطية في الشرق الأوسط [٣٤].

فالمصالح النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية دفعت الحكومة الى أن تتخلى عن سياستها المعلنة في عدم التدخل في شؤون المنطقة بصفتها مناطق نفوذ تقليدية لبريطانيا وفرنسا، بل إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسة جديدة تهدف إلى تعزيز تغلغلها السياسي وإزاحة بريطانيا تدريجياً [٣٥]. بعد ازدياد نفوذها في المنطقة وتنامي مصالحها الإستراتيجية أكثر مما كانت عليه قبل الحرب [٣٦].

وعلى الرغم من ذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مزدوجة تجاه بريطانيا، فهي من جهة تعمل على إزاحة سيطرتها الاقتصادية والحلول محلها، ولكنها من جانب آخر تدعم وجودها العسكري في اليونان والعراق والأردن [٣٧].

لقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٤٣ على إثر الزيارة التي قام بها خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى ميادين القتال إذ سجلوا ما نصه :

((إن كميات وافرة من النفط الأمريكي يستهلكها المدنيون في شمال أفريقيا في الوقت الذي لم يستخدم فيه نفط الشرق الأوسط استخداماً وافياً...)) [٣٨]. لذلك أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في تموز من العام نفسه (هيئة احتياطات البترول- The Petroleum Reserves Corporation)، للحصول على مصادر للنفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية [٣٩]. وكانت تلك الهيئة تسعى من اجل تحقيق المكاسب التالية[٤٠]:

أولا : اتخاذ التدابير لضمان الحصول على النفط من الخارج.

ثانياً : تأسيس شركات الامتياز في الأقطار الأجنبية.

ثالثاً : إشراك الحكومة في أسهم الشركات أو تأييدها بالمفاوضات الدبلوماسية لتسهيل الحصول على امتيازات النفط في الخارج.

وكانت الأسباب الموجبة التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ خطة جديدة بشأن النفط خارج بلادها تستند بالدرجة الأولى إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على موارد ثابتة من النفط من الخارج يمكن الاعتماد عليها عند الضرورة وأهمها في حالة وقوع حرب عالمية ثالثة [٤١]. وصرح رئيس مجلس صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ((إن الحرب الحالية ما هي إلا حرب النفط، فالجانب الذي سيتمكن من تزويد دباباته وسفنه الحربية وطائراته المقاتلة بالبنزين والوقود في الظروف الدقيقة وفي الحملات المهمة وإيقاف هذا السائل عن العد و سيكون في النهاية المنتصر في هذا العالم))[٤٢]، وقال ايضا في مناسبة أخرى حول سبب نزول الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميدان تسابق استثمار النفط في الشرق الأوسط :

((إن عاصمة النفط تتجه نحو الشرق الأوسط وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعجل بالدخول في هذه الإمبراطورية تواً، ولكي يتسنى لأمريكا تحقيق غايتها المنشودة يتعين عليها أن تقرر لنفسها سياسة ثابتة مرسومة في شؤون النفط)) [٤٣].

لقد تغلغلت بعدها شركات الولايات المتحدة الأمريكية الكبرى في شبه الجزيرة العربية محتكرة لنفسها فعلاً أعظم مناطق النفوذ في بلاد الشرق الأوسط ونجحت بتلك الطريقة في الحصول على حصة كبيرة من امتيازات النفط في تلك المنطقة [٤٤]. إلا أن مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية تلك أثارت الخوف والاهتمام البالغ في بريطانيا إذ كان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية رسمت لنفسها خطة جديدة كانت تسعى من ورائها تثبيت قدمها في الشرق الأوسط وتوسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة [٤٥]. وبالمقابل كان هنالك تخوّف بريطاني عند ظهور خطر جديد على نفط الشرق الأوسط وهو الخطر السوفيتي، فتحدث سفيرها الأسبق في طهران ريدر بولارد (Reader Pullard) بشيء من القلق عن احتمال سيطرة السوفيت على نفط المنطقة بسبب تناقص إنتاج نفط حقول باكو[٤٦]. ونقلت جريدة الأمة العراقية عن مصادر غربية، إن العراق سيكون عرضة لعدوان سوفيتي، إذ أن هنالك ثلاثون فرقة عسكرية على حدود الاتحاد السوفيتي القريبة من الشرق الأوسط. إن جدية الخطر السوفيتي دفعت شركات النفط في العراق والمملكة العربية السعودية وإيران لإعداد خطة لنسف النفط لأنها لا تستطيع حمايته [٤٧]. وإن هذا الخوف هو الذي دفع نوري السعيد إلى التفكير في نقل عاصمة البلاد ومقرات الحكومة إلى لواء الرمادي إذا ما وقع الهجوم السوفيتي. وربما فسر رجال الحركة الوطنية مثل هذه المخاوف والخطة أنها مجرد أوهام ومحاولات من بريطانيا لتخويف العراقيين من (الخطر الأحمر) [٤٨].

أما الحكومة الفرنسية فتوضّحت أطماعها من خلال وثيقة سرية أعدتها شركة النفط الفرنسية حين نشأ النزاع بين المساهمين في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية ومما جاء فيها (كان تأسيس شركة نفط العراق وتنفيذ الاتفاقيات بشأن النفط بداية لخطة طويلة الأمد للسيطرة على نفط الشرق الأوسط وعلى توزيعه في العالم) [٤٩]. وبناءً على ذلك أرادت الحكومة البريطانية إعادة توزيع مناطق النفط في الشرق الاوسط بينها وبين الولايات المتحدة [٥٠]. فتباحثت معها بشأن إجراء مفاوضات رسمية بين الحكومتين للتفاهم حول موضوع النفط في الشرق الاوسط، وبعد مفاوضات طويلة أجريت بين الطرفين، تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وذلك في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٥ وكان الغرض من تلك الاتفاقية الخاصة يستهدف الرغبة في تخفيف التصادم أو تلافيه بين المصالح البريطانية والأمريكية من اجل النفط في منطقة الشرق الاوسط اذ كانت الحكومتان معنيتين كثيراً بمساعدة شركات النفط العاملة فيها وبالتالي على إمكان محافظة تلك الشركات على قدرتها الاقتصادية وعلى علاقاتها مع الحكومات التي تم التوقيع معها على اتفاقيات الامتيازات [٥١].

كما ازدادت أهمية نفط الشرق الاوسط بالنسبة لأقطار أوربا والولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما ما عكسه نجاح مشروع مارشال وزير الخارجية الأمريكي لإعمار أوربا الذي يتوقف الى حد كبير على نفط الشرق الاوسط [٥٢]، والذي أعلنه في ٥ حزيران ١٩٤٧ والذي تم بموجبه ضخ أكثر من ١٢ مليار دولار على شكل قروض ومِنح لإعادة بناء الاقتصاد الأوربي الذي دمرته الحرب [٥٣]. يضاف الى ذلك بداية تأزم العلاقات بين شركة النفط الإيراني والحكومة الإيرانية، واستغلال ذلك من قبل الولايات المتحدة للحصول على حصة من النفط الإيراني [٥٤]. ونتيجة لتعسف الشركات في استغلال البترول لصالح حكوماتها شَعرَ الشعب العراقي بأنانية هذه الشركات وبالإجحاف الذي لحق بالبلد بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر من أي وقت مضى، واتضح لهم أسباب ونتائج سياسة شركات النفط الاحتكارية الاستثمارية تلك ولذلك فقد حاولت بعضها رسم سياسة موحدة في شؤون النفط وفي طلبات الشركات التي كانت تستغل موارد النفط في بلادها استغلالاً فاحشاً دون مراعاة مصلحة سكان البلاد التي تتدفق منها المادة الحيوية التي هي من أهم العوامل التي يجب أن تدعم الاستقلال السياسي للبلاد العربية وتعزز اقتصاديتها ونهضتها الحديثة[٥٥].

وكان الوضع السياسي والاقتصادي مع بداية الخمسينات مضطرباً في العراق، إذ تفشى الضيق والكساد المالي وبدأت علائم الفساد تنذر بشر مستطير، إلى جانب استمرار حالة الطوارئ واستمرار تيار القوات البريطانية في الأراضي العراقية [٥٦].

أما من ناحية استغلال شركات النفط العاملة في العراق فكان العراقيون يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن شركات النفط تتعمد قلة الإنتاج ولهذا السبب لم يستفد الشعب العراقي من خيرات بلاده الطبيعية مما ولّد في نفوسهم مرارة الحرمان مع أنهم أصحاب الثروة وأحق الناس بها [٥٧]. بينما كانت شركات النفط تزعم بأن قلة الإنتاج إنما ترجع أسبابه من حيث الاساس الى الأوضاع التي نجمت عن الحرب والى قلة وسائل المواصلات، غير أن الوضع اختلف في العام ١٩٥١ حين زودت الشركة العراق بقرض قدره (٣) ملايين جنيه إسترليني بغية إصلاح السكك الحديدية ووسائل المواصلات في البلاد، وكذلك مد أنبوب للنفط بسعة٣٠ بوصة الى بانياس، وكان لهذين الأمرين اثر نسبي في تحسين العلاقات بين العراق وشركات النفط [٥٨]. أضف الى ذلك الأحداث على الساحة الدولية وخاصة في إيران والمملكة العربية السعودية كان لها أعظم الأثر في تطور صناعة النفط في الشرق الاوسط عامة وفي العراق خاصة، إذ كان لهما أثرهما البالغ والفعّال في جعل الشركات في وضع المضطر الى تعديل الامتيازات تعديلاً جزئياً من أجل زيادة حصة العراق من عوائد النفط [٥٩]، واهم هذه الأحداث [٦٠] :

أولاً : اتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ والتي تقضي بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركات مناصفة مع الحكومة السعودية (النصف بالنصف).

ثانياً : تأميم صناعة النفط في إيران بموجب القرار المعتمد من قبل رئيس وزرائها الدكتور محمد مصدق، في شهر أيار (مايو) ١٩٥١.

لأجل ذلك انبرت الصحف العراقية الحزبية وغير الحزبية وخصصت صفحات عدة لتوضيح مغزى التأميم وأهدافه وذكرت صحيفة صدى الأهالي بالقول : ((إن هذه المحاولات يجب أن تقابل بما تستحق من قبل الشعب العراقي، الذي يعي حقيقة الوضع في العراق ومبلغ العنف الذي يلحق بلده من استغلال نفطه))[٦١] واضافت الصحيفة((بأن تأثير خطوة إيران هذه أثرت في العراق تأثيراً عميقاً، أثار مخافة الفئة الحاكمة وشركات استغلال النفط العراقي معاً، فسارعت الحكومة العراقية من جهة الى محاولة التخفيف من ذلك الأثر في العراق بنشر التصريحات المبطنة التي تغطي حقيقة الوضع في العراق فوضحت بأن الشركات التي تستغل النفط العراقي ستتقدم للعراق من العوائد مالاً يقل بنسبته عن العوائد التي تحصل عليها الدول المجاورة)) [٦٢]، وساندت الأحزاب السياسية العراقية حكومة مصدق وقرارها بتأميم النفط الإيراني [٦٣]، فأصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً أعلن وقوفه ضد كل محاولة ترمي الى اتخاذ العراق كقاعدة عسكرية لتهديد إيران، ودعا جماهير الشعب الى النضال لإسقاط حكومة نوري السعيد وإلغاء امتيازات النفط وتأميمها فوراً[٦٤].

انتقلت تأثيرات الخطوة الإيرانية الجريئة إلى العراق ولتبدأ مرحلة جديدة من مراحل صراع المفاوضات بين الحكومة العراقية وما تلاقيه من ضغط داخلي في سبيل تأميم الثروة وبين الشركات الاحتكارية وما تلاقيه من دعم من حكوماتها متخذة من اتفاقية مناصفة الأرباح في لمملكة العربية السعودية وتأميم النفط الإيراني منطلقاً عملياً لها(٦٥).

إزاء هذه الأحداث وتنامي الشعور لدى المواطنين من الشعب العراقي بأنانية شركات النفط وأصبح الشعب مقتنعاً بانطباق قول الشاعر العربي عليه(٦٦):

كالعيسِ في البيداء يقتلها الظمأ
والماءُ فوقَ ظهورها محمولُ

لذلك أخذت بوادر الوعي الوطني بالظهور بخاصة بعد بروز الأفكار الثورية والحركات الوطنية وحركات التحرر في جميع أنحاء العالم بسبب انحسار الظاهرة الاستعمارية وظهور الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية في العالم الثالث بشكل خاص(٦٧).

وكرد فعل لتلك الأحداث عملت كل من بريطانيا وأمريكا على إيجاد مخرج قانوني للتخلص من تلك الأزمة وكان المخرج الوحيد لبريطانيا أن تحذو حذو أمريكا في إتباع مبدأ المناصفة فعقدت الشركات مع الحكومة في العام ١٩٥١ اتفاقية مناصفة الأرباح، ثم تبعها بعد ذلك بسنوات إنشاء الحلف المعروف بـ (حلف بغداد) الذي كان هدفه الاساسي الحفاظ على المصالح الغربية في العراق والشرق الاوسط وبالذات المصالح النفطية المهمة على الرغم من أن الميثاق لم ينص على ذلك صراحةً (٦٨). وقد بدا هذا واضحاً من خلال قول احد السياسيين البريطانيين وهو كروسن من حزب العمال البريطاني بقوله: (إن الشيء المهم بالنسبة لبريطانيا هو حماية مصالحها البترولية في منطقة الشرق الاوسط، وان مساعدة الحكومة البريطانية لدول الحلف الشرقية في المستقبل لا تكون عن طريق حلف بغداد، ولكن عن طريق العمل لحفظ الأمن في المنطقة)(٦٩).

كما أوضح هذه الحقيقة مرة أخرى رئيس وزراء بريطانيا انتوني ايدن في مذكراته حين قال((إن المصالح الاقتصادية في حساب البريطانيين كانت لها الأهمية القصوى وخاصة في العراق والخليج العربي))(٧٠).

ويلاحظ بأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا واقعتين تحت مخاوف تأميم النفط في الشرق الاوسط كما حدث في إيران عام ١٩٥١ وخشية انقطاع إمدادات النفط إليها وللدول الغربية الأخرى نظراً لأهميتها الحيوية لهم، لذلك عمدت الى إنشاء حلف بغداد (٧١).

ومع تزايد أهمية النفط في الحياة الاقتصادية ارتبطت معه صراعات وحروب دولية وأخرى أهلية وداخلية وأضحى هذا المعدن نقمةً في الوقت

الذي يفترض فيه أن يكون نعمة، وهذا ما يدعو الى التفكير في بدائل للطاقة ملائمة لاحتياجات الناس وتطور ا لحياة والمعرفة.

الاستنتاجات:

لقد أظهرت امتيازات النفط في العراق والصراع المرير بين الاحتكارات والدول الاستعمارية للاستحواذ على ثروات العراق عدداً من الحقائق الهامة التي نرى من المفيد التأكيد عليها :

١ -ان النفط هو المحرك الأول للحروب والصانع الأول للانتصار.
٢ -الاستعمار النفطي في العراق هو الصفة الرئيسة لشكل السيطرة الاستعمارية على العراق فالاستعمار في العراق يعني الاستعمار النفطي في الأساس.
٣ -إن العراق شكل مركز الثقل بالنسبة للمصالح البترولية الاستعمارية العالمية فقد كان نفط العراق احد أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، وكان عمود الصراع الدولي الاستعماري بعد انتهاء الحرب المذكورة باعتباره الغنيمة الرئيسة للمستعمرين في الحرب.
٤ -إن الحدود التي تفصل بين الشركات النفطية العالمية والحكومات الاستعمارية حدود وهمية، ففي مجرى تطور الصراع الاستعماري على بترول العراق عملت كل من الحكومات الامريكية والبريطانية والفرنسية علناً ويداً بيد مع الشركات التي تنتمي إليها، بل ظهر في كثير من الأحيان أن الحكومات ووزارات الخارجية أداة طيعة بأيدي الشركات النفطية الرأسمالية.
٥ -إن شركات النفط الاستعمارية لا تتورع عن الإقدام على أي عمل، من الجشع الى الرشوة والتضليل للوصول الى أهدافها في انتزاع اكبر الأرباح من ثروات الشعوب المغلوبة.
٦ -إن الشركات الاحتكارية المكونة للكارتيل العالمي للنفط، توصلت بعد صراع مرير الى أن مصلحتها في مجابهة البلدان المنتجة للبترول بجبهة واحدة، وأنها تستطيع انتزاع اكبر المغانم عندما تكون موحدة في احتكار واحد.
٧ -إن خطط الشركات الاحتكارية النفطية للاستحواذ على بترول العراق ليست وليدة الساعة، بل ترجع الى أكثر من نصف قرن من المحاولات والصراع ومن ورائها جميع الإمكانيات والنفوذ الرسمي للحكومات الاستعمارية. وعليه فأن خططها في تعزيز قبضتها على نفط العراق، خطط طويلة مدروسة بمختلف نواحيها في طمس للحقائق وإخفائها عن أنظار الشعب.
٨ -إن السياستين الأمريكية والبريطانية لا تنظران الى عملية الاستغلال النفطي على أنها عملية تجارية بحتة تخضع لقواعد التنافس في السوق

الحرة فحسب، بل إنها لا تتردد في التدخل بل التدخل العسكري إن لزم الأمر في سبيل حماية مصالح الشركات الامريكية. وهذه هي السياسة الغربية.

الهوامش:

(١) وزارة النفط والمعادن، نفط العراق حقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج، (بغداد ١٩٧٢)، ص٣.

(2) Iraq National Oil company and diaect exploitation of oil in Iraq (Baghdad Al- Bader press. 1973)، P.4.

(3) George Leczowski، oil and state in the middle east، (Cornel University press، New York، 1960)، P.14.

(٤) سياسة الباب المفتوح (open door policy) أسلوب سياسي انتهجته بعض الدول في سياستها الخارجية ويقوم على تعهد الدول العظمى بعدم انفرادية دولة على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية، وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية بتطبيقه في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ج١، ط١، ص ٤٥٣.

(٥) دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية دراسة وتحليل، تعريب الدكتور حسين عمر، مصر، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص٦٣.

(٦) زهير مكداشي، تحليل مالي لامتيازات النفط في الشرق الاوسط من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٦٥، بحث منشور في مجلة دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ٣، كانون الثاني ١٩٦٦، ص٩٦.

(٧) محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد، ١٩٧٣، ص١٣.

(٨) المصدر نفسه، ص١٤.

(٩) نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠، ص٤١.

(١٠) عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، الكويت، كانون الثاني ١٩٧٤، ص١٠٤.

(١١) ستيفن همسلي لونكريك، النفط في الشرق الأوسط، اكتشافه وتطوره، ط٣ ١٩٦٨، ص٦٦.

(١٢) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، بغداد ١٩٧٩، ص١٠٦.

(١٣) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ج٢، ص٢٩٧.

(١٤) مازن النبدك، قصة النفط، بيروت، دار القدس، ١٩٧٤، ص٦١.

(١٥) عبد الوهاب السلوم، قضية البترول العراقي، القاهرة،١٩٦٧، ص٣٠١.

(١٦) الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٠.

(١٧) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، بيروت، ط٥، ١٩٨٢، ص٢٣٠-٢٣١.

(١٨) علاء جاسم محمد الحربي، فصول من تاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥.

(١٩) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص١٠٧.
(٢١) الياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تشرين الثاني،١٩٧٥،ص٢٩.
(٢٢) نجيب نجم الدين، نشوء وتطور شركات النفط في أقطار أوبك والمشاكل التي تواجهها، مجلة النفط والتنمية، العدد ٥،بغداد، ١٩٨٦، ص٨.
(٢٣) عبد الرزاق الحسني،المصدر السابق ،ص ٢٣١
(٢٤) جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات ا لمتحدة ونفط الشرق الأوسط، بيروت،١٩٧٤، ص٣٣.
(٢٥) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق ، ص١٥٧.
(٢٦) توماس زايغيرت وكلاوس فيرنر، السجل الأسود للنفط، ترجمة إبراهيم أبو هشهش، بيروت، المكتبة الشرقية، ط١،٢٠٠٧، ص٥١.
(٢٧) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق ، ص١٥٧.
(٢٨) توفيق خلف ياسين السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، بغداد، ٢٠٠٢، ص٥٣.
(٢٩) أحمد منصور، قصة سقوط بغداد، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٠.
(٣٠) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٧٨.
(٣١) نقلا عن دوغلاس ج- ستيفنسون، الحياة والمؤسسات الامريكية، ترجمة أمل سعيد، عمان، ٢٠٠١، ص١٨٨.
(٣٢) انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، لبنان، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦، ص١٤٧.
(٣٣) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٣٤٣.
(٣٤) إبراهيم سعيد البيضاني، أبحاث في السياسة الامريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، المكتبة الوطنية، ٢٠٠٣، ص٩٢.
(٣٥) النفط العراقي، www.albainah.net في ١٥/نيسان/٢٠٠٨.
(٣٦) جو ستورك، المصدر السابق،ص٣٩.
(٣٧) د.ك.و، ٥٠٢٧ تقرير (سري) من وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي وسكرتارية مجلس الوزراء برقم د/١١٩٤/٦٠٠ في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ نقلاً عن أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الامريكية، ص٤٩-٥٠.
(٣٨) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٣٤٤.
(٣٩) جو ستورك، المصدر السابق، ص٢٧.
(٤٠) حامد عبد الله ربيع، البترول العالمي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧١، ص٤٣.
(٤١) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٥٦.
(٤٢) توماس زايفيرت، المصدر السابق،ص٥٦.
(٤٣) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٤٤) وزارة الثقافة، التطور الاقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، ط٢، بغداد،تشرين الثاني ١٩٧٤، ص٢٥.
(٤٥) مذكرات تشرشل، تعريب خيري حماد،بيروت،١٩٦٥،ج١، ص٥١١- ٥١٢.
(٤٦) جريدة الأمة، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٠.
(٤٧) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٤٨) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت،١٩٦٧، ص٧٨ – ٧٩.
(٤٩) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٣٤٤.
(٥٠) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٦٦.
(٥١) وزارة الخارجية الامريكية، موجز التاريخ الأمريكي، واشنطن، ١٩٩٧، ص١٤٨.
(٥٢) سرمد عبد الستار أمين، القوى العظمى المهيمنة، مركز الدراسات الدولية/قسم الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد٣، ٢٠٠٢، ص٣٥.
(٥٣) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣،بغداد،٢٠٠٣، ص١٥.
(٥٤) وقفية عبد الله الطريقي،عبد الله الطريقي الأعمال الكاملة، تحرير الدكتور وليد قدوري،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٣٣.
(٥٥) حكمت سامي سليمان،المصدر السابق،ص١٦٥.
(٥٦) وزارة الإعلام، ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية، بغداد،١٩٧٢، ص٢٢.
(٥٧) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٦٧.
(٥٨) حازم صاغية، صراع الإسلام والبترول في إيران، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٧٣.
(٥٩) طاهر خلف البكّاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١٠- ١٩٥١، بغداد،٢٠٠٢، ص٢٧٣.
(٦٠) صحيفة صدى الأهالي،العدد ٧،٥١٥/حزيران/١٩٥١.
(٦١) صحيفة صدى الأهالي،العدد ١١،٥١٩/حزيران/١٩٥١.
(٦٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣،النجف، ١٩٧٦،ص٣٩١.
(٦٣) جريدة القاعدة، العدد ٦،١٣/نيسان/١٩٥٢.
(٦٤) عرفان سلوم، الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية،ط١، دمشق،١٩٧٨، ص٢١٠ – ٢١١.
(٦٥) عبد الله الطريقي، مجلة البترول والغاز العربي، العدد ١١آب، ١٩٨٨،ص٨.
(٦٦) حكمت سامي سليمان،المصدر السابق، ص١٧٦.
(٦٧) علا ء جاسم محمد الحربي ؛المصدر السابق ؛ص ١٧٠
(٦٨) كتاب السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية (سري) رقم ٨٦٧/٨/٤ في ١٩٥٦/٦/١٩ نقلاً عن خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٠ – ١٩٦٨، القاهرة،١٩٧٦،ص٤١٧.
(٦٩) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر،بغداد، ١٩٨١، ص٣٢٤.
(٧٠) راشد البرادي، حرب البترول في العالم،القاهرة، ١٩٨٦،ص١٨٢.
(٧١) إبراهيم غرايبة، www.aljazeera.net في ٢٠٠٨/٢/٢٥.